

• الفصل السابع

العدالة ستأخذ مجراها

أشجار الدمار

فى جنوب فورت ويليام - وسط كلكتا - تقع ألبور ، وهى ضاحية خصبة لا تزال تمتلئ بالنواذى الخاصة والقصور الفخمة التى تعود إلى عهد الاستعمار . ويعد دار بيلفيدير أحد تلك القصور الالفة للنظر إلى أقصى حد ، الذى أصبح الآن مكتبة الهند القومية . أهدى مير جعفر هذا الموقع - الذى كان فى الأصل نزلا صيفيا لنواب البنغال - لوارين هاستينجس فى عام ١٧٦٣ ، وفى هذا المكان كان اللقاء فجرا بين اثنين من أكبر المديرين التنفيذيين فى الشركة فى ١٧ أغسطس عام ١٧٨٠ لتدور بينهما واحدة من أكثر عراكات مجلس الإدارة إثارة فى تاريخ الشركات ؛ مبارزة حتى الموت .

كان أحد الطرفين هو وارين هاستينجس - الحاكم العام للبنغال - وهو مثال لرجل الشركة ، وكان قد عمل فى الشركة فى عام ١٧٤٩ وهو فى السابعة عشرة ، واكتسب خبرة فى الهند امتدت على مدى عقود . كان سجيناً لدى سراج الدولة فى إطار الاستعداد لمعركة بلاسى ، وارتقى بين صفوف الجنود بسبب مهارته الجلية وإخلاصه . وقد عُرف عن هاستينجس نزاهته ، وذلك مقارنة بالخلفية التاريخية للبنغال التى سادها السلب والنهب . وكان أحد القلائل الذين حاولوا إيقاف الفوضى التى تعم التجارة الخاصة فى الستينيات من القرن الثامن عشر ، وذلك لوضع أسس للتجارة البريطانية تعتمد على الأخلاق بشكل أكبر ؛ فقد قال فى البرلمان : «إذا اقتصر رجالنا على التجارة الشريفة العادلة بدلا من تنصيب أنفسهم

أسياداً وظالمين فى هذه البلاد، لوجدوا الاحترام فى كل مكان، وبدلاً من أن يكون الاسم الإنجليزى عاراً سيصبح محل التوقير فى كل مكان»^(١). وبحلول عام ١٧٨٠، كانت ثمانى سنوات قد مرت على قيام هاستينجس بإدارة أمور الشركة فى البنغال، وهو يتلاعب بمتطلبات التنافس فى التجارة والتمويل والعدالة والدفاع، وكثيراً ما كان يقدم الفلسفة البراجماتية على المبادئ، ويتورط بمرور الوقت فى نقاشات لا تنتهى مع الأغلبية البرلمانية فى مجلس البنغال الجديد.

وكان فيليب فرانسيس - الذى كان من قادة المجلس - يعارضه، الطرف الثانى. ومن المعروف الآن أن فرانسيس - الذى كان على الأرجح أكثر الدعاة براعة فى عصره - هو مؤلف «خطابات جونيوس» مجهولة المصدر التى كانت تحتوى على نقد بلغ من القوة أن زلزل الأرض تحت أقدام حكومة الملك جورج الثالث بين عامى ١٧٦٨ و ١٧٧١. وقبل أن يتم تعيين فرانسيس عضواً فى المجلس فى عام ١٧٧٣، كان قد حقق نجاحاً غير مسبوق فى وظيفة صغيرة فى وزارة الحرب البريطانية. والتفسير الوحيد المقبول لترقيته المفاجئة وتعيينه فى مجلس البنغال ذات المرتب المبهر الذى يبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه إسترليني فى العام، هو أن ذلك كان محاولة من النظام للتخلص من «خطابات جونيوس» وإخراجها من البلاد. كذلك فإن إرساله إلى البنغال كان يعنى أيضاً احتمال عدم عودته ثانية عندما يموت من أثر المرض، كما حدث للكثير من العاملين فى الشركة. وكانت الحاجة إلى مقاومة للطغيان لا نهاية لها جزءاً أساسياً من هوية فرانسيس، وسرعان ما تحول اهتمامه من فساد البلاط الملكى فى بريطانيا إلى سوء إدارة الشركة. وفى نوفمبر من عام ١٧٧٤ - بعد شهر واحد فقط من وصوله إلى البنغال - كتب فرانسيس إلى صديقه جون بورك: «لم يعد الفساد قاصراً على جذر الشجرة أو القليل من الفروع الرئيسية، بل إن كل غصن وكل ورقة قد طالها العفن»^(٢).

كان كلا من المتبارزين يشعر أنه على حق؛ حيث كان هاستينجس يرى أن النقد المستمر الذى يوجهه فرانسيس لسياساته قد وصل حداً لا يمكن احتماله، وأنه انتهك سلطته كحاكم للبنغال. وكان فرانسيس - على النقيض - يرى أن هاستينجس هو تجسيد للفساد المؤسسى فى الشركة. ولكن إذا كانت أخطاء

هاستينجس مردها إلى ميله إلى الاستبداد السلطوى ، فإن إحساس فرانسيس بأفضليته ، واعتقاده خطأ أن رغبته فى الانتقام فضيلة كان السبب فى دماره . بل إن أصدقاءه حذروه من «الغطرسة التى ذاعت عنه» وسرعان ما عرفه الناس فى كلكتا باسم «الملك فرانسيس» . وبعد ست سنوات تقريبا من نزاع لا يتوقف ، عجل هاستينجس بإنهاء تلك المسألة فى ١٤ أغسطس من عام ١٧٨٠ ؛ حيث قام بالطعن فى شخصية منافسه وأعلن أنه بعيد كل البعد عن «الحقيقة والشرف» . ولم يكن أمام فرانسيس خيار سوى أن يتحدى هاستينجس فى مبارزة . لقد وصلت المعركة التى دامت طويلا بين المبادئ والانتهازية إلى طريق مسدود . وتقابل الرجلان فيما بين الخامسة والنصف والسادسة صباحا عند الجانب الغربى من قصر هاستينجس تحت أجمة من الأشجار تعرف باسم «أشجار الدمار» . ولم يكن أى منهما قد شارك فى مبارزة من قبل ، بل يحتمل أن فرانسيس لم يستخدم مسدسا من قبل . وقف الرجلان يفصلهما ١٤ خطوة ، وبعد محاولات مبدئية لتشتيت الانتباه أطلق فرانسيس النار ، لكن الطلقة لم تصب هاستينجس . وبعد ثوان أطلق هاستينجس النار فأصاب فرانسيس فى كتفه . وقع فرانسيس على الأرض وصرخ قائلا إنه سيموت مما جعل هاستينجس يصيح قائلا : «يا إلهى ! معاذ الله !» ومن حسن الطالع أن الجرح لم يكن مميتا ، لكنه أنهى الصراع الدائم بين فرانسيس و هاستينجس ، وعاد الأول إلى إنجلترا بعد عام وقد أخذ على عاتقه أن يثأر لنفسه .

كانت المبارزة التى حدثت فى قصر بيلفيدير أكثر من مجرد مناوشة غريبة بين عدوين لدودين ، بل إنها مثال على المعركة عميقة الجذور التى بدأت وأخذت تتطور من أجل السيطرة على الشركة ، معركة بين الحاجات الضرورية لشركة ذات رءوس أموال مشتركة والمطامع الجامحة للإمبراطورية البريطانية . لقد كشفت - كما هو واضح للجميع - عن الفشل الذريع الذى منى به القانون التنظيمى الذى أصدره نورث ، الذى كان يهدف إلى توزيع المسؤوليات ذات الفعالية ، وبالتالي إجراء عمليات الشركة التجارية فى هدوء . وخلال الخمس عشرة سنة التى تلت ذلك ، عُقدت صفقة بين الدولة والشركة ؛ وأدت تلك الصفقة إلى تقييد وحصر

نفوذ الشركة واستقلاليتها بأساليب غير مسبوقه . إلا أن هذا الصراع كان يغلب عليه ذلك الهوس المستمر بالأسس الأخلاقية ، الذى كان الدافع وراء التحقيقات الأولى حول الشركة فى السبعينيات من القرن الثامن عشر . والسؤال الذى طرحه إدموند بيرك على العالم فى النهاية من خلال ذلك الاتهام المثير بالتقصير الذى وجهه لهاستينجس : هل يمكن محاكمة الشركة ومديرها التنفيذيين ؟

.... وأرسل المزيد من الأموال

عندما تولى هاستينجس حكم إقليم البنغال فى عام ١٧٧٢ ، كان شاغله الأول هو استعادة النظام وجعل عمليات الشركة التجارية تحقق الأرباح مجددا ، بعد أن حول الفساد والإنفاق العسكرى المتزايد بشدة ذلك الكسب الوافر الذى كانت تجلبه ضرائب الديوانى إلى ديون . وكانت العائدات من الضرائب على الأراضى تمثل نصيب الأسد من الديوانى ، وسرعان ما قام هاستينجس بالتحرك لإنهاء وهم «نظام كلايف الثنائى» عن طريق نقل بيت المال من مرشد أباد إلى كلكتا . وقام هاستينجس أولا - من أجل زيادة العائدات إلى أقصى حد - بتوزيع مهمة جمع الضرائب لمدة خمس سنوات على آخرين ، ثم استبدلت بذلك النظام مجموعة من المزايدات السنوية . وقام هاستينجس مبدئيا بتحويل جمع الضرائب إلى عملية تجارية ، وأتى ذلك بعائدات وفيرة ؛ حيث زادت العائدات ٢٠٪ تقريبا ما بين عامى ١٧٧٢ و ١٧٧٦^(٣) . إلا أنه بعد ذلك تضاعف جمع الضرائب كثيرا مرة أخرى ، وتزايدت حالات جمع الضرائب بالقوة .

وبالنسبة للاقتصاد الكلى ، قام هاستينجس بصرامة بتشديد الحظر الطويل الأمد على التجارة الخاصة . وقرر هاستينجس - بعد أن تعلم الدرس من فشل جمعية التجارة التى أسسها كلايف - أن يقوم بتأسيس شركات احتكارية كبيرة بدلا من الاحتكار الفردى للأفيون والملح الصخرى وذلك لزيادة العائدات . وبالنسبة للأفيون ، كان من رأى هاستينجس أنه يجب الإشراف على تلك «السلعة الضارة من سلع الرفاهية» وقصرها على «التجارة الخارجية» . وهكذا قام هاستينجس فى عام ١٧٧٣ بحرمان مجلس الشركة من الامتيازات التى كان يتمتع

بها بالنسبة للأفيون . وكانت الشركة تتمتع بحقوق حصرية لشراء كل الأفيون ، وهى الوظيفة التى قام هاستينجس بتوزيعها على متعاقدين ليقوموا بتلك المهمة بدلا من الشركة . ويقول تشاندرا براكاش سينها فى كتابه : «كانوا يستخدمون كل أنواع الإكراه والقهر لإجبار الفلاحين على زراعة الأفيون رغم أنفهم ، وكانوا يدفعون لهم فى المقابل أسعارا اعتبارية منخفضة»^(٤) . وقبل أن تتولى الشركة زمام الأمور ، كان سعر السير الواحد يبلغ ثلاث روبيات . وكانوا يجبرون الفلاحين على بيع محصولهم من الخشخاش للمتعاقد ، وسرعان ما هبط السعر الذى يتقاضونه إلى ما بين روبية واحدة وروبيتين . إلا أن متوسط السعر فى المزاد كان ست روبيات للسير الواحد ، وهو ما عاد على الشركة بأرباح هائلة . وعندما اشتكى فرانسيس من أن هذا الاحتكار كان يسبب «فقرا واسع النطاق ونقصا فى السكان فى بيهار» ، أعطى هاستينجس عقد الأفيون لصديق فرانسيس جون ماكينزى ، وهكذا تخلص من ذلك النقد . إلا أن ماكينزى لم يكن أفضل من هاستينجس فى تولى الأمور . وفى عام ١٧٧٧ ، اشتكى مجموعة من الفلاحين من أن مساحة كبيرة من الذرة تم قطعها بالقوة واستبدل بها الأفيون^(٥) .

واتبع هاستينجس مسلكا مشابها مع الملح ؛ حيث جعل إنتاج الملح حكرا على الشركة بالقوة ثم قام بتوزيع الإنتاج الحقيقى على متعاقدين . إلا أن ما حدث هو أن سوء الإدارة أدى إلى تضائل عائدات الشركة ، وهكذا قام هاستينجس فى عام ١٧٨٠ بوضع نظام لإدارة الشركة إدارة مباشرة . وكان على الشركة أن تقوم ببيع كمية الملح جميعها لعملائها بسعر ثابت ، وكان عملاء الشركة يبيعونه بعد ذلك لتجار الجملة . وقامت الشركة برفع عائداتها إلى حوالى ثلاثة ملايين روبية فى العام الأول وحده ، وذلك عن طريق خفض السعر الذى تدفعه للمنتجين قدر الإمكان ورفع سعر الجملة ، ثم تزايدت تلك العائدات إلى حوالى ستة ملايين روبية بحلول عام ١٧٨٤^(٦) . وبقي هذا النظام بلا تغيير يذكر حتى نهاية الحكم البريطانى فى عام ١٩٤٧ .

كان المصدر الأخير الذى حصل منه هاستينجس على الأموال لإرضاء مديرى الشركة هو البحث عن أماكن جديدة خارج إقليم البنغال ، مستخدما الجيش

الخاص بالشركة كمصدر قوة . وكان أول ما قام به هو إلغاء الجزية السنوية التي كانت تبلغ ٦ , ٢ مليون روبية ، والتي كان يدفعها للإمبراطور المغولى فى دلهى ، وتبع ذلك سلسلة من الصفقات مع إقليم أودا ، الجار الغربى لإقليم البنغال ، فكانت أول صفقة هى قيام هاستينجس بالتنازل عن إقليمى الهاباد ، وكورا فى مقابل مبلغ كبير من المال يبلغ خمسة ملايين روبية ، ثم قام بتأجير جنود الشركة فى مقابل مبلغ آخر مقداره خمسون مليون روبية لمساعدة أودا على ضم روهيلخاند إلى أراضيها . وبصفة عامة تمكن هاستينجس من الحصول على ٥ , ٥ مليون روبية كان فى أمس الحاجة إليها عن طريق مقايضة الأراضى وعمليات تأجير المرتزقة . وقام فى عام ١٧٧٥ بالسيطرة على فاراناسى (بينارس) التى سيحصل منها على ربع مليون جنيه أخرى سنويا ، وأرسل خطابا إلى المديرين يقول فيه : «إنها إحدى الأملاك الثمينة التى حصلت عليها الشركة» ، وعندما اندلعت الأعمال العدائية مع فرنسا فى عام ١٧٧٨ كجزء من حرب الاستقلال الأمريكية الأوسع نطاقا ، قام هاستينجس بممارسة المزيد من الضغوط على بينارس لدفع المزيد من الأموال .

كان هاستينجس يشتهى المال بشدة ، وكان لذلك عواقب وخيمة على البشر ظهر الكثير منها فى الاتهام بالتقصير الذى وجه ضده ؛ فلم يكن حاكما قاسيا على الإطلاق ، لكنه كان يواجه مشكلة عويصة تناولها ماكولاى فى مقالاته التى نشرها فى عام ١٨٤٠ تناولا رائعا . وكان جوهر المشكلة أن مديرى الشركة كانوا يريدون من هاستينجس أن يقوم بتحسين الأداء الاقتصادى لإقليم البنغال ، ويقوم فى الوقت نفسه بتحسين المعايير الأخلاقية لهذا الاقتصاد . وكان المديرون - وفقا لما ذكره ماكولاى - يحثونه قائلين : «فلتكن حاكما رحима وأرسل المزيد من الأموال . فلتطبق العدالة بحذافيرها وتنهج نهجا معتدلا مع القوى المجاورة . وأرسل المزيد من الأموال»^(٧) . وأدرك هاستينجس «أن عليه أن يختار بين أمرين : إما أن يتجاهل ذلك الكلام عن الأخلاقيات الذى وجهه إليه مستخدميه ، أو يتجاهل طلباتهم المالية» ، واختار أكثر الطرق أمانا وقرر «أن يتجاهل المواعظ ويبحث عن الرويات (الأموال)»^(٨) .

ظلم متاصل

كان يميز إدارة هاستينجس المالية وجود مسحة من اليأس . وازداد هذا التوتر بسبب التغير المثير فى القواعد الحاكمة للشركات الذى جدد نتيجة القانون المنظم ؛ مما أدى إلى وصول الأمور إلى طريق مسدود فى قصر بيلفدير . وكان من المتعارف عليه أن الحاكم الذى تعينه الشركة فى كل فترة رئاسة يمتلك سلطات واسعة ، ويقوم بتوجيهه مجلس يأخذ معظم قراراته بالإجماع . لكن القانون الجديد أبطل ذلك العرف ، وقام بتكوين مجلس من خمسة أعضاء ، وجعل اتخاذ القرارات بالأغلبية . وعلاوة على ذلك كان البرلمان يقوم بتعيين ثلاثة من أعضاء المجلس حتى يمثلوا - ظاهريا - المنفعة العامة . وكان الثلاثة أعضاء الذين عينهم البرلمان هم الجنرال جون كلافرينج ، وفيليب فرانسيس ، وجورج مونسون . وبمجرد وصولهم إلى كلكتا فى أكتوبر من عام ١٧٧٤ ظهرت الاضطرابات ؛ فبدلاً من تحية الواحد والعشرين مدفعاً التى كانوا ينتظرونها كان هاستينجس قد جهز سبعة عشر مدفعا فقط لإطلاقها عند نزولهم من السفينة . وبالإضافة إلى ذلك لم يهتم هاستينجس بتحتيتهم شخصيا ، وعندما قابلهم بعد ذلك فى نفس اليوم لم تكن المقابلة رسمية كما كانوا يتوقعون . وقد عبر ألكسندر ماكراى (سكرتير عضو المجلس الجديد فيليب فرانسيس) عن ذلك كتابة : «من المؤكد أن السيد هاستينجس كان يرتدى قميصا غير مناسب» . إلا أن تلك الأمور التافهة التى تتعلق بالمراسم كانت تخفى تحتها صراعا واسعا النطاق للسيطرة على الشركة فى إقليم البنغال .

وكان فرانسيس وكلافرينج ومونسون يهدفون من البداية إلى عزل هاستينجس ؛ حيث كانوا يرون أنه شخص فاسد ولا يمكن إصلاحه لدرجة أنه حاول رشوة الأعضاء الجدد فى المجلس حتى يتوقفوا عن تحقيقاتهم . وكان أول تلك الصراعات الكبيرة فى عام ١٧٧٥ عندما أيد فرانسيس وكلافرينج ومونسون الاتهامات التى وجهها راجا نانداكومار لهاستينجس . ذلك أن نانداكومار الذى كان حاكما سابقا لمقاطعة هوجلى فى ظل حكم النوابين فى البنغال ؛ كان أكثر الأرستقراطيين فى إقليم البنغال قوة فى سبعينيات القرن الثامن عشر ؛ كما كان

عدوا لدودا لهاستينجس . إلا أن فرانسيس ومن معه لم يقدروا قدرة هاستينجس على البقاء حق قدرها . فقد أعاد هاستينجس فتح قضية احتيال كانت قد رفعت قبل ذلك بأعوام ضد نانداكومار ، وتمت محاكمته فى المحكمة العليا الجديدة ؛ ووفقا للقانون الإنجليزى ، تولى حليف هاستينجس إليجا إمبى محاكمته ، وأدانه وحكم عليه بالإعدام . ويقول جيرمى بيرنشتين - كاتب السيرة الذاتية لهاستينجس فى العصر الحالى - : « لا جدال فى أن إعدام نانداكومار كان بمثابة جريمة قتل ارتكبها القضاء »^(٩) . وإضافة إلى وحشية ذلك العمل نفسه نجد أماننا تلك المقارنة التى نأسف لها ، وهى مقارنة هذا العمل بالعمل الشائن الذى قام به كلايف ، وهو تزوير اتفاقية مع أمير تشاند فى عام ١٧٥٧ . وهكذا نجد أن كلايف قد ترقى إلى طبقة النبلاء وتلقى الثناء على جريمة سُئق نانداكومار بسببها .

أدى ذلك فى البداية إلى ترويع المجموعة البرلمانية ، ثم حاولوا بعد ذلك إزاحة هاستينجس من السلطة فى يناير من عام ١٧٧٧ عندما جاءت أنباء إلى كلكتا تفيد بأن ممثل هاستينجس فى لندن قد قدم استقالة هاستينجس ، وعلى الفور أعلن كلافيرينج نفسه الحاكم العام الجديد . ووقف هاستينجس صامدا وأنكر استقالته وقام باللجوء إلى المحكمة العليا ، التى انحازت له مرة ثانية . وانتصر هاستينجس ، وأدى موت كلافيرينج بعد ذلك إلى أن أصبح فرانسيس وحيدا . وفى سبتمبر عام ١٧٧٧ ، كتب فرانسيس - بعد أن سيطر عليه اليأس إلى حد ما - إلى رئيس الوزراء اللورد نورث يلعن الدور الذى تقوم به الشركة فى إقليم البنغال ، ويقول إن هذا الدور « قائم على الظلم فى مبدئه الأساسى » حيث « يجمع بين شخصية الحاكم والتاجر ، ويستغل سلطة الأول لتحقيق مصلحة الثانى » ، وكان فرانسيس يرى أن الحل الوحيد هو « ألا تستمر سيطرة تلك الهيئة التجارية على الحكم »^(١٠) . وكان فرانسيس ينتمى للأقلية فى مجلس البنغال ، وعندما وجد أن مكانته قد ضعفت ضعفا شديدا قام بعقد هدنة مع هاستينجس عندما ظهرت بوادر الحرب مع ماراثاس . إلا أنه كان من المستحيل أن يستمر السلام لفترة طويلة بين هذين العدوين اللدودين ، وكانت النتيجة هى المباراة التى جرت فى قصر بيليفدير فى صيف ١٧٨٠ ، والتى كانت ذروة الصراع بينهما .

وعندما غادر فرانسيس إقليم البنغال عائداً إلى إنجلترا، أصبح هاستينجس طليق اليد، يصرف الأمور كما يشاء. وقام في مارس من عام ١٨٨١ بمنح عقد الأفيون بسعر زهيد لستيفن سوليفان، ابن رئيس الشركة، ونصير هاستينجس لورنس سوليفان. وعلى الفور قام سوليفان الصغير ببيع هذا العقد لجون بن (*) مقابل ٣٥٠ ألف روبية (٤٠ ألف جنيه إسترليني)، ثم قام الأخير ببيع العقد مرة أخرى لويليام يونج، وحقق من وراء ذلك ربحاً قدره ١٥٠ ألف روبية^(١١). وبعد أن قام هاستينجس بوضع أفضل إستراتيجية - في رأيه - لتحقيق الأرباح من وراء إنتاج الأفيون، بدأ يدرس إمكانية تحقيق مبيعات إضافية للأفيون في الصين. وأمر هاستينجس بتحميل سفينتين (هما: نتش، وبيتسى) بعدد ٣٤٥٠ صندوقاً من الأفيون وإرسالهما سرا إلى الصين. وعندما علم مديرو الشركة في لندن بتلك المجازفة، شعروا بصدمة شديدة، وأخبروا هاستينجس بشكل قاطع «أنه من غير اللائق بالشركة أن تقوم بمثل هذه التجارة السرية؛ وبناءً على ذلك تقرر بشكل قاطع عدم إرسال المزيد من الأفيون باسم الشركة»^(١٢). وفي يناير من عام ١٧٨٢، انقلب هاستينجس على إقليم أوادا - الحليف السابق - واستغل اعتلاء نواب ضعيف للعرش لكي يستولى على كنز يقال إنه كان يقدر بـ ٢ مليون جنيه إسترليني من مقر الأميرات المسلمات (البيجوم - begums)؛ وقامت قوات هاستينجس بالانسحاب خلسة، وأخذوا معهم ٥٥٠٠ جنيه إسترليني فقط بعد أن قاموا بحبس الأميرات لمدة عام، وقيل إنهم قاموا بتعذيب بعض صغار أفراد الحاشية.

وظهر مرة أخرى أن الشركة كانت في طريقها إلى السقوط في الفساد والصراع والخراب. وفي عام ١٧٦٩، أفادت الأنباء قيام حيدر علي - سلطان ميسور - بمهاجمة مدراس؛ مما أدى إلى انهيار «مشروع البنغال الوهمي». وقام في يناير من عام ١٧٨٠ بغزو الكرناتك (جنوب الهند)، وسحق قوات الشركة في بوليلور. ثم أصاب الجفاف إقليم البنغال في عامي ١٧٨١ و ١٧٨٢، واندلعت الثورة

(*) جون بن (١٨٥٠ - ١٩٢٢) سياسى بريطانى ارتبط اسمه بالسياسة فى لندن والحزب التقدمى الذى تزعمه لفترة - (المترجم).

أخيراً ضد عمليات الابتزاز التي كانت تميز نظام ريع الأرض في الشركة . وفي عام ١٧٨٢ ، سافر بعض فلاحو ديناجبور إلى كلكتا ومعهم شكوى ضد الاضطهاد الذي يمارسه ديبي سينغ ، مندوب الشركة في المنطقة . وكان الفلاحون يريدون تخفيف المستويات الضريبية التي لا يستطيعون دفعها ، وإلغاء الجبايات غير المشروعة ، ووضع حد لبيع الملكية بالقوة لدفع المتأخرات الضريبية ، وكذلك تعويضهم عن العنف الذي مارسه وكلاء الشركة ضدهم ، ولكن الشركة رفضت هذه الشكوى وقالت إنها «تافهة» و «ملفقة» . وبحلول شهر نوفمبر كان الفلاحون قد بدءوا يرفضون دفع الإيجار ، وفي شهر يناير اندلعت ثورة عارمة في ديناجبور رانجبور^(١٣) . وتوحدت مظالم الفلاحين مع حرب رجال الدين (السانياسى) المقدسة التي كان يقودها الشاه منجو والشاه موسى ، إلا أن قوات الشركة سرعان ما قمعت الثورة . ثم ثار إقليم أوادا المجاور هو الآخر ضد الجزية المتزايدة التي كان يفرضها هاستينجس عليهم والتي أدت إلى «حبس الذين لا يستطيعون دفعها في أقفاص مفتوحة» إلا أن قوات الشركة سحقته الثورة مرة أخرى بكل سهولة ، ثم تبعها مجاعة شديدة في عام ١٧٨٤ ، لكنها لحسن الحظ لم تكن على نفس مستوى الكارثة التي حدثت في عام ١٧٧٠ .

بعد ذلك قام «بانكيم تشاندرا شاتوبادهيايا» باستلهم روايته «أنانداماس» التي تتميز بالأصالة والتجديد من قصة ثورات السانياسى ضد الشركة خلال فترة حكم هاستينجس . ويعد إدراج النشيد القومى «باندى ماتارم» (الذى يعنى اسمه «تحية للأم») على أنه أغنية الثوار أمراً محوريا بالنسبة لقصة الماهاتما ساتيا ، ماهندرا ، بهافان وكليانى . وكان أكثر ما يلفت النظر فى الرواية هو تشديد الشخصيات الرئيسية على حقيقة أن الثورة المسلحة هى السبيل الوحيد لتخليص الهند من البريطانيين ، وهى إستراتيجية تبنتها فيما بعد الحركة الثورية فى إقليم البنغال فى مستهل القرن العشرين . ونجد فى الرواية أن بهافان المتطرف يحاول أن يقنع ماهندرا بأنهم فى حاجة إلى ثورة ، فيقول : «إن البريطانيين يقومون بشحن ثروة بلادنا وتخزينها فى خزائنهم فى كلكتا ، ومنها سوف تشحن ثانية إلى إنجلترا ؛ فلا أمل للهند إلا بعد أن نخرج الإنجليز منها . . . بقوة السلاح وحسب»^(١٤) .

وعندما غادر هاستينجس كلكتا فى فبراير من عام ١٧٨٥ عائداً إلى وطنه، كان السلام قد عاد بين إقليم البنغال ومارثاس، وكان حيدر على قدمات، وتمت استعادة مدراس. وقد صور ويليام كوبر(*) الجو السائد فى قصيدته التى وضعها فى عام ١٧٨٢ بعنوان «احتجاج». كان كوبر زميلاً لهاستينجس فى الدراسة فى يوم من الأيام، وقد انقلب عليه ووجه له توبيخاً شديداً لشخصه:

هل صَدَّرت العبودية إلى الشرق الذى فتحناه؟!
رغم أنك من صدر الحرية الجميل قد أرضعت فاه
وأخضعت طغاة خدمتهم الهند مخافة منهم
ونصبت نفسك طاغية أكبر مكانهم؟
ذهبت مسلحاً جوعاناً وعدت متخماً
تغذيت على عروق لأهل دلهى دسمة
طاغية عظمت سلطه كسبها المال
وسلطة من السلب والنهب تُنال؟
ملأت العقل برذائل أهل آسيا
وتركت خلفك فضائلهم وفضيلتك سوياً
وبعد أن شريت نفسك عدت إلى الوطن والثرى معك
لتغرى به الفقير لبيع نفسه لك؟ (١٥)

أكل حقوق مرسوم تأسيس الشركة

كانت الأغلبية الساحقة من مديرى الشركة فى لندن - بعد الانهيار الذى حدث فى عام ١٧٧٢ - تريد تسديد القرض الذى اقترضته الشركة من الحكومة، والذى

(*) ويليام كوبر (١٧٣١ - ١٨٠٠) شاعر وكاتب تراثيل إنجليزى. كان من أبرز شعراء عصره - (المترجم).

كان يبلغ ٤, ١ مليون جنيه إسترليني ، والحصول على الحرية الاقتصادية . إلا أن الإشاعات في مجلس إقليم البنغال ، تسربت منه إلى لندن عن نشوب الحرب الأهلية التي أعاققت مهمتهم . وبعد فضيحة قتل نانداكومار بواسطة القضاء ، والصراع الداخلى الذى تسبب فيه ذلك الأمر داخل المجلس ، كان مديرو الشركة قد صوتوا لصالح استدعاء هاستينجس فى صيف عام ١٧٧٦ ، إلا أن اقتراحهم قد قوبل بالرفض فى اجتماع لمساهمي الشركة . ولكن ممثل هاستينجس فى لندن استغل تلك الحادثة لتقديم استقالة هاستينجس فى محاولة للحصول على شروط أفضل ، وقبلها مديرو الشركة . وبطبيعة الحال عندما سمع هاستينجس بمسألة مغادرة منصبه فى العام التالى ، رفض أن يتزحزح قيد أغملة عن موقفه . وأدى ذلك العناد إلى تأجيج مشاعر الغضب فى لندن أكثر مما كانت عليه فى السابق ، وكشف عن فشل القانون المنظم فى تحويل الدولة حق استدعاء الحاكم العام ، فطالب الملك جورج الثالث بعزل هاستينجس ، وأراد البعض محاكمته . إلا أن الحرب فى أمريكا كان لها الأسبقية ، وثُرت الأمور فى الهند تتطور على نحو عفوى . وفى أثناء ذلك ، نجحت الشركة فى عام ١٧٧٦ فى تسديد دينها للحكومة ، وتخفيض الديون ، ونجحت فى زيادة حصة الأرباح من ٦ إلى ٨ ٪ .

إلا أن تلك السعادة تحولت إلى النقيض سريعا عندما وصلت إلى لندن فى عام ١٧٨١ أنباء غزو حيدر على منطقة جنوب غرب الهند (الكارناتك) ؛ حيث كانت الشركة قد بدأت فى مفاوضات مع إدارة اللورد نورث - التى كانت تتعرض للصعاب والمشاكل - لتجديد مرسوم تأسيس الشركة ، وأدت تلك الواقعة التى تدل على عجز الشركة إلى تقوية سيطرة الحكومة عليها . وطالب نورث الشركة بتقديم ثلاثة أرباع صافى الربح بالإضافة إلى المبلغ المطلوب لدفع حصة الربح السنوية التى بلغت ٨ ٪ ، وهكذا وصل المبلغ إلى ٦٠٠ ألف جنيه إسترليني سنويا . وهب إدموند بيرك - المتحدث باسم الويجيين المعارضين - للدفاع عن الشركة ، وقال إن ما حدث لم يكن سوى «محاولة تتسم بالعنف والوقاحة لسرقة الشركة حتى يمكن الاستمرار فى تحقيق أغراض أكثر أنواع الإسراف تبذيرا وأكثر أنواع الفساد فجورا»^(١٦) . إلا أن الشركة كانت فى حاجة شديدة إلى تجديد مرسوم

إنشائها؛ فوافقت على دفع ٤٠٠ ألف جنيه إسترليني مقدما، وكذلك ثلاثة أرباع الفائض في مقابل عشر سنوات أخرى من الاحتكار.

ولم ينته الأمر بذلك، حيث تم تعيين بيرك في فبراير في لجنة البرلمان المختارة التي تحقق في إدارة الشئون القضائية في إقليم البنغال. وبعد شهرين تم تكليف هنري دانداس - النجم الصاعد وسط النخبة الإسكتلندية الذي كان يبلغ من العمر ٣٩ عاما - بقيادة لجنة مناظرة للتحقيق سرافيا فيما حدث في منطقة جنوب غرب الهند (الكارناتك). وهكذا كانت الشركة تواجه هجوما برلمانيا مزدوجا كما حدث في عام ١٧٧٣. ونتج عن هذين التحقيقين معا - خلال العامين التاليين - تقديم سبعة عشر تقريرا للبرلمان تفضح الشركة وتعطى ما يبرر إخضاعها لسلطة الدولة. وعلى الرغم من أن بيرك، ودنداس كانا خصمين سياسيين، إلا أن تحليليهما لجذور المشكلة كان متشابها في معظمه. ولم يختلفا إلا حول المؤسسة التي سوف تسيطر على الأمور. فكان دنداس يرى أن الملك يجب أن يتولى قيادة ذلك الأمر. أما بالنسبة لبيرك فإن البرلمان هو الذي يجب عليه مسائلة الشركة. إلا أن الأمر الذي أدى إلى تعقيد الأمور أكثر من ذي قبل هو عدم الاستقرار السياسى فى الحكومة البريطانية؛ حيث كانت مؤسسات الدولة البريطانية تناضل من أجل تقبل خسارة أمريكا. وفي نهاية الأمر، سقط نورث فى مارس من عام ١٧٨٢، وجاء بعده ثلاث إدارات تولت الحكم لفترة قصيرة قبل أن يتولى الحكم ويليام بيت الأصغر فى ديسمبر عام ١٧٨٤، ويقوم بتنفيذ رؤية دنداس عن الإصلاح.

كان دنداس يرى أن المشكلة تكمن فى أن الشركة لم تعد قادرة على القيام بواجباتها كمؤسسة تجارية، وكذلك عدم قدرتها على تجنب الانصياع لإغراءات الفتوحات العسكرية. وقال أمام البرلمان: «أتمنى أن يعرف كل موظف فى الشركة أن هدفه الأول فى الحياة - وهذا هو الواجب عليه - أن يكون ممثلا أميناً للشركة، وأنه لا يحق له أن يتخيل أنه الإسكندر الأكبر جديد، أو أورانجزب آخر، مفضلا القيام بالإنجازات العسكرية الجنونية على مراعاة تجارة البلاد»^(١٧). وأراد دنداس

تأديب الحكام الثلاثة الذين عيّنهم الشركة في الهند (رمبولد في مدراس ، وهورنبى في بومباى ، وهاستينجس في كلكتا) حتى يؤكد أن للبرلمان سلطة على الشركة . وكان رمبولد مشهورا بالفساد ، وكان فساد هذا - وفقا للكثيرين - هو السبب في عجز مدراس عن الصمود أمام هجمات حيدر على . ونجح خلال الفترة بين عامى ١٧٧٨ و ١٧٨٠ فى أن يرسل إلى وطنه بريطانيا ١٦٠ ألف جنيه إسترليني ، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف مرتبه الذى تقاضاه فى تلك الفترة . إلا أن هاستينجس كان هو الغنيمة الرئيسية ، وفى مايو من عام ١٧٨٢ قدم دنداس مقترحا للبرلمان قال فيه إنه «تصرف بطريقة لا تليق بشرف وسياسة هذه الأمة ، وتسبب فى كوارث ضخمة للهند ونفقات كبيرة على شركة الهند الشرقية» ، ووافق البرلمان وصوت لصالح استدعاء هاستينجس . ولكن مساهمى الشركة اعترضوا على القرار بنسبة ٤٢٨ إلى ٧٥ ، تماما كما حدث عندما قاموا بإلغاء قرار استدعاء مديرى الشركة فى عام ١٧٧٦ . وكان أحد مساهمى الشركة البارزين يرى أن ذلك مثالا آخر على وجود «خطة راسخة لأكل حقوق الشركة فى مرسوم تأسيسها»^(١٨) . شعر دنداس بغضب شديد من مساهمى الشركة ، وفى الربيع التالى قدم مشروع قانون مكتمل الأركان لإجبار مساهمى الشركة على احترام «رأى البرلمان» ، ولكن تحالف شيلبورن قصير الأمد الذى كان دنداس ينتمى إليه كان قد سقط قبل ذلك بتسعة أيام . وبعد ذلك جاءت حكومة اللورد نورث وتشارلز جيمس فوكس^(*) التى لا مثيل لها - تحالف بين شخصين بينهما عداوة متأصلة - التى استمرت لمدة تسعة أشهر . أما بخصوص شركة الهند الشرقية ، فقد جاء بيرك ليكمل مشروع القانون الذى قدمه دنداس للبرلمان .

الاستنزاف المستمر

يعتبر إدموند بيرك - الذى ولد فى دبلن فى عام ١٧٢٩ - هو واضع المبادئ الجديدة لحزب المحافظين ، ويرجع ذلك إلى دفاعه الحماسى عن نظام الحكم

(*) جيمس فوكس (١٧٤٩ - ١٨٠٦) . وزير خارجية بريطاني فى وزارة الماركيز روكينجهام ، ثم بعد ذلك شكل الوزارة مع خصمه السابق اللورد نورث فى عام ١٧٨٣ - (الترجم) .

القديم خلال الثورة الفرنسية . وسرعان ما أصبح كتابه «خواطر عن الثورة فى فرنسا - Reflections on the Revolution in France» مرجعا لكل الرجعيين فى جميع أنحاء أوروبا فى حربهم من أجل «حقوق الملكية» ضد «حقوق الإنسان» لكن بيرك لم يكن بطبيعته مؤيدا للسلطة الملكية التى لا تُكبح . بل إن بيرك - خلال معظم الفترة من حياته السياسية التى قضاها مع الويجيين - كان هدفه كبح الطغيان والحفاظ على ميزان القوى بين الملك والبرلمان الذى تحقق من خلال الثورة المجيدة . فعلى سبيل المثال ، قام بيرك فى الفترة من عام ١٧٧٩ إلى ١٧٨٠ بتنظيم حملة «للإصلاح الاقتصادى» كان يهدف من ورائها إلى منع الحاشية الملكية من استخدام الأموال العامة استخداما سيئا . كما وقف بيرك بثبات مؤيدا أمريكا فى الصراع البريطانى مع المستعمرات الثلاثة عشرة ، كما كان يؤيد التسامح الدينى مع الكاثوليكين فى أيرلندا ، مسقط رأسه . كذلك كان الموقف الذى تبناه من شركة الهند الشرقية يتسق مع فلسفة الاحترام والواجب التى يؤمن بها . وكان بيرك يدعم الشركة طالما كانت الشركة تُثبت وفاءها بالشروط المذكورة فى مرسوم تأسيسها . لكنه عندما وجد أنها أصبحت أداة للاضطهاد ، أصبح يلح على ضرورة علاج ذلك الأمر من جذوره .

كان بيرك فى البداية يعارض الجهود التى يبذلها اللورد نورث للتحكم فى الشركة ؛ حيث كان يرى أن تلك الجهود خروقات لا مبرر لها للوضع القانونى للشركة . كما أن ذلك العداء تجاه سياسات نورث تجاه الشركة كان يتفق مع النفعية السياسية للمعارضة الويجية . إلا أن الأمور تغيرت بعد سقوط نورث فى عام ١٧٨٢ ؛ حيث بدا موقف بيرك يتغير عندما ظهرت نتائج التحقيقات المكثفة التى كان يجريها فى الهند . ففى الجنوب ، كان كبار مديري الشركة فى مدراس يستغلون مناصبهم أسوأ استغلال حتى يتمكنوا من إعطاء الحكام المحليين قروضا خاصة ، وعلى وجه الخصوص نواب «أركوت» ، وراجا «تانجور» . وكان ويليام بيرك - صديق بيرك الحميم وسميه - قد أصبح ممثلا لراجا تانجور فى عام ١٧٧٨ ، وتعاون الاثنين فى عمل كتيب فى عام ١٧٧٩ يفصح القروض المشكوك فيها والتى وصلت إلى أكثر من ثلاثة مليون جنيه إسترلينى . وبالنسبة للشرق ، كانت معرفة بيرك بإقليم البنغال قد تزايدت بسبب تعاونه الحميم مع فيليب فرانسيس

عند عودته من كلكتا . وفى صيف ١٧٨٣ ، توحد هذان التياران عندما نُشر التقرير التاسع للجنة المختارة ، الذى يعد رائعة من روائع الاقتصاد السياسى ، وقد قام بيرك بمعظم العمل فى هذا التقرير .

وكان بيرك يرى أن السبب فى ذلك الفشل الذريع الذى منى به القانون المنظم هو «عجزه عن تتبع آثار سوء استخدام السلطة» واستخدام «علاج ملائم لفوضى سياسية بعينها»^(١٩) . كانت ثورة إقليم البنغال قد قطعت «دورة التجارة» التى كانت بمثابة الضمان للنفع المشترك الذى جلبته التجارة بين الهند وبريطانيا . وقد وصف بيرك هذا النوع من المقايضة بكلمات دقيقة بأنه «معاملات - حيث إن ذلك لا يعد تجارة» ، فالهند تعاني «مما يمكن وصفه بأنه نهب سنوى لسلعها المصنعة وإنتاجها ، بما يعادل مليوناً ومائتى ألف جنيه (١,٢٠٠,٠٠٠) ؛ ومعنى ذلك أن الهند تتعرض للغش» .

لم يكن بيرك حانفا فقط على الضرر الذى أوقعته ثورة الشركة بالحقوق التقليدية لتجار ومنتجى الهند ، لكنه كشف أيضاً عن فشلها فى تحقيق أى فائدة طويلة الأمد للشركة نفسها ؛ حيث إن ذلك النموذج التجارى الذى يركز على مقايضة غير عادلة ، أدى بطبيعة الحال إلى تقليص القدرة الإنتاجية لإقليم البنغال ؛ مما كان يتطلب اتخاذ إجراءات «عشوائية واستثنائية» للحصول على الموارد المالية بالقوة . وبالنسبة للنفقات ، نجد أن تورط الشركة فى «سلسلة لا نهاية لها من الحروب» أدى إلى زيادة كبيرة فى الأموال التى كان على هاستينجس أن يحصل عليها من خلال التجارة والضرائب . وفى ديسمبر عام ١٧٨٠ ، بدأ هاستينجس يخبر مديرى الشركة سرا أن الفجوة باتت شاسعة ، وأنه عليهم أن «يوقفوا استثماراتهم كلياً» فى العام التالى . وكان النظام التجارى للشركة قد تحطم تماماً . وكان السبيل الوحيد أمام الشركة لإرسال البضائع التى يتم بيعها فى المزايدات ربع السنوية التى تنظمها الشركة ، هو تأجير أماكن على سفن التجارة مع الهند الخاصة بالشركة لمديرىها التنفيذيين ، الذين كانوا يشترون البضائع البنغالية لحسابهم الخاص . إلا أن ذلك كان بمثابة وهما تجارياً ؛ حيث لم يكن هناك أمل للشركة فى تحقيق أرباح عند خصم التكاليف .

وكتب بيرك قائلا :

أدت تلك الخطة الاستثنائية إلى سقوط الشركة بالكامل وضياع كل علاقاتها . فبعد أن كانت الشركة هيئة معنية بالتجارة وتستخدم موظفيها كوكلاء تجاريين ، أصبحت التجارة فى غمضة عين فى يد هؤلاء الموظفين ، ويعملون فيها براء وس أموالهم هم ، وعلى مسئوليتهم الخاصة ؛ وأصبحت الشركة ممثلا ووكيلا تجاريا لهم ، تباع بضاعتهم وتعطيهم الربح فى مقابل عمولة^(٢٠) .

وكان الحل الوحيد لتلك الأزمة هو إعادة تأسيس الشركة «على أساس تجارى حقيقى»^(٢١) ؛ مما يضع حدا للتظاهر بأن الشركة يمكنها تحمل المسئوليات العامة بأى شكل من أشكال العدالة . علاوة على ذلك ، كانت الأنظمة الحاكمة للشركة تحتاج إلى إعادة هيكلة أساسية تتخطى الإجراءات المؤقتة المسكنة التى أتى بها القانون . «إن إهمال مجلس الإدارة كان يجارى - ولا بد أنه كان يسرع بطبيعة الحال - الممارسات التى كانوا يدينونها» بدلا من أن يكون قيذا على سوء تصرف المديرين فى البنغال^(٢٢) . وعندما قام فوكس ، ونورث بتشكيل تحالفهما ، أصبحت الفرصة سانحة أمام بيرك لتطبيق النتائج التى توصل إليها ، وقد كان فى مركز قوة بسبب تعرض الموارد المالية للشركة للخطر . وفى مارس عام ١٧٨٣ ، أرسل مديرو الشركة التماسا ذليلا للبرلمان يتوسلون فيه الحصول على «العون والمساعدة الفعالة» من الدولة . وبحلول خريف ذلك العام ، صار من الواضح أن الشركة لم تعد قادرة على الوفاء بديونها .

لقد أفلست الشركة من الناحية المالية والمؤسسية ، وخرقت الشروط الضمنية الواردة فى «رخصة ممارسة الأعمال الخاصة بها» التى حصلت عليها فى عهد الملك جورج الثالث . وكان من رأى تشارلز جيمز فوكس - الذى كان ينهل من التقاليد الثرية لحزب الويجيين المتعلقة بالمقاومة الشرعية للحكومة الاستبدادية - إن الشركات - مثل الملوك - عليها واجبات تجاه الشعب . ولم يعد أحد ينظر إلى مرسوم تأسيس الشركة على أنه تخويل مقدس للحقوق ، وإنما تعبير عن الثقة المتبادلة بين الشركة والشعب . وكان فوكس يقول : «إذا أسىء استخدام تلك الثقة ، وكان السبب فى الفشل هو إثم ملموس ، أو جهل ، أو سوء إدارة ، هل

سيقول أحد إن الثقة لا يجب أن تُسحب وتُخول لآخرين؟» وتناول بيرك الموضوع نفسه قائلا إن «كل أنواع الامتيازات التجارية هي - في معناها الضيق - نوع من الثقة، ومن جوهر كل أنواع الثقة أن تكون قابلة للمساءلة»^(٢٣). وأضاف بيرك بعبارات بلاغية منمقة متسائلا: «أمام من إذن ستكون شركة الهند الشرقية مسئولة؟ عجباً! طبعاً ستكون مسئولة أمام البرلمان بكل تأكيد». وكان مشروع قانون شركة الهند الشرقية - الذي قام بصياغته فوكس - يهدف إلى إجبار الشركة على تقبل تلك المساءلة القانونية عن طريق استبدال هيئة من المفوضين الحكوميين الذين يعينهم البرلمان بمجلس المديرين. وسيكون ذلك بالتالي بمثابة قطع رأس الشركة، بحيث يبقى المساهمون هم الملاك الاسميين، ولكن لا يكون لهم الحق في إبداء أى رأى فيما يتعلق بإدارة أصول الشركة التى يمتلكونها. ويقال إنه عندما قرأ السير ويليام جيمس - أحد أقدم مديري الشركة - مشروع القرار؛ مات من الصدمة. وكان لذلك أثره أيضا على أسهم الشركة التى هبطت بنسبة ١٣٪ عند ذبوع نأ مشروع القرار لتصل إلى سعر منخفض جدا، ١٢٠ جنيهاً إسترلينياً، فى نهاية شهر نوفمبر.

وعندما قدم بيرك مشروع قانون شركة الهند الشرقية أمام مجلس العموم فى ديسمبر عام ١٧٨٣، أوضح بشكل قاطع «إن الإنسانية والعدالة، وكل مبدأ من مبادئ السياسة الحقة، يطالبنا بإيجاد العلاج». وكان الغضب الواسع النطاق الذى شعر به أعضاء مجلس العموم ضد الشركة يعنى إمكانية الحصول على أغلبية كبيرة بسرعة. إلا أن الشركة لم تستسلم بسهولة؛ وردت بهجوم دعائى يحافظ على قداسة الامتيازات التى حصلت عليها قانونياً، وحذرت الأمة من أن مشروع القرار سوف يؤدى إلى تركيز سلطة التعيينات فى يد فوكس، كما استغلت الكره الشديد الذى يشعر به الملك تجاه فوكس. وقام جيمس سايرس^(*) بإنتاج سلسلة من الرسوم الكاريكاتورية المعادية لفوكس، وذلك للتصدي لما يحققه فوكس من تقدم واضح فى البرلمان لا يستطيع أحد كبحه. وقد نُشر أكثر

(*) جيمس سايرس (١٧٤٨ - ١٨٢٣) رسام كاريكاتير إنجليزى اشتهر بلوحته المسماة «كارلو خان يدخل شارع ليدنهول متصراً»، - (المترجم).

تلك الرسومات نجاحا فى الخامس من شهر ديسمبر ، وكان يصور «دخول كارلو خان منتصرا إلى شارع ليدنهول» ويظهر فوكس فى الرسم على أنه حاكم إمبراطورية دلهى القديمة (المغولى الأعظم) وهو يجلس منفرج الساقين فوق فيل يحمل وجه رئيس الوزراء اللورد نورث . وفى هذا الكاريكاتير يقود الفيل إدموند بيرك وهو يرتدى ملابس المنادى ومعه خريطة لإقليم البنغال تتدلى من البوق الذى يمسك به . والشئ المهم هو أن فوكس يحمل لافتة تقول باليونانية «ملك الملوك» لقد أصبح فوكس طاغية ؛ حيث لم يعد رجل الشعب كما كان فى السابق . وقد أقر اللورد نورث بعد ذلك - وهو يتذكر ذلك التغير المثير - أن «ذلك الهراء التافه الذى كان يدور حول كارلو خان قد أضل ، على نحو بالغ الغرابة ، ذلك القسم من الشعب الذى يفتقد الحكمة»^(٢٤) .

كان ذلك التغير فى الرأى العام فى البلاد بمثابة ذريعة للملك جورج ليقضى على التحالف . وكان الملك يحتقر فوكس لتدخله فى شئونه العائلية ، ووجد أن مشروع القانون الخاص بالهند هو الفرصة المناسبة للتخلص من حكومة يمقتها . وقام الملك جورج بما يعد خرقا للمبدأ الدستورى الذى يقول بأن الملك لا يجب عليه أن يتدخل فى شئون البرلمان ، وأعلن أن أى نبيل من أعضاء مجلس اللوردات يصوت لصالح مشروع القانون سيناصبه الملك العداء . ونجحت الخدعة نجاحا بارعا ؛ ورُفض مشروع القانون . وأجبر فوكس ونورث - اللذان رفضا الاستسلام - على تسليم أختام منصيهما بعد أيام فقط من النصر الواضح الذى حققاه فى مجلس العموم . وبعد ذلك ، تم تعيين ويليام بيت الأصغر رئيسا للوزراء ، ولم يتولى بيرك بعد ذلك منصبا عاما أبدا .

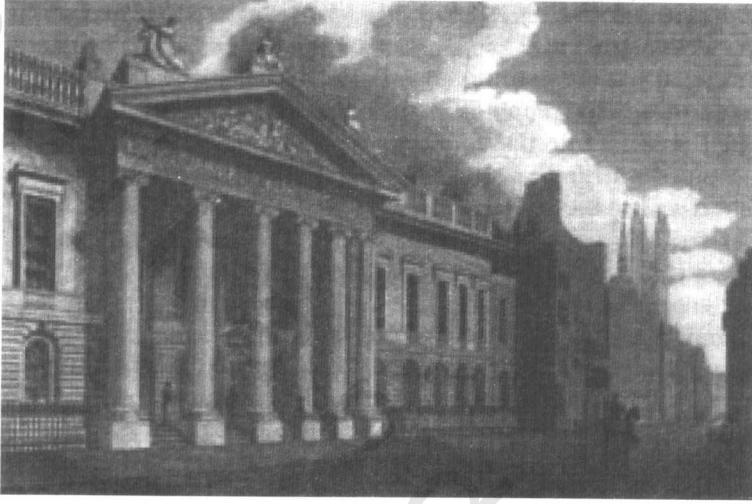
الإدارة والرقابة

قام بيت بوضع خطة بارعة لوضع الشركة تحت سيطرة الدولة بدلا من إستراتيجية قطع الرأس التى تبناها بيرك . وفى مارس عام ١٧٨٤ ، تم حل البرلمان وانتخاب برلمان جديد يكون بمثابة أداة أكثر فعالية لتحقيق غرض بيت . ومُنئى الويجيون بهزيمة ساحقة ؛ وألقوا باللائمة على أثرياء الشركة الذين قاموا بتقديم

الرشاوى بشكل مكثف لصالح بيت . وفى العام التالى ، تأكدت شكوكهم عندما قام بيت بعمل الترتيبات اللازمة لدفع قروض نواب أركوت لمديرى الشركة دون أن يقوم أولا بالتحقيق فى شرعية هذه الادعاءات . وخلال الفترة بين عامى ١٧٨٤ و ١٨٠٤ ، كان يتم تحويل ٤٨٠ ألف جنيه إسترليني فى المتوسط كل عام . ولكن بحلول ذلك الوقت ، كان الاتفاق قد تم على جبال من القروض تبلغ ٣٠ مليون جنيه إسترليني ، ولم يثبت صحة سوى ٥٪ من هذه الاتفاقيات . وقامت الدولة البريطانية - فيما يعد فضيحة من فضائح تخفيف أعباء الدين فى القرن الثامن عشر - بتأييد الادعاءات الزائفة لأثرياء الشركة فى مقابل عائدات الهند .

وكانت أولى أولويات بيت هى تحقيق الاستقرار لموارد الشركة المالية . ودخل ممثلو الملك مقر شركة الهند الشرقية بعد أيام من الدعوة للانتخابات فى مارس ؛ لكى يطالبوا بأموال الشركة فى مقابل أكثر من ١٠٠ ألف جنيه إسترليني دين للحكومة . وكان على الشركة أن تجد طرقا جديدة لزيادة عائدات التجارة واستعادة ثقة أسواق المال ، تماما كما حدث فى عام ١٧٧٣ عندما بدأت الحكومة فى تجارة الشاى . وكان قانون الشاى قد تسبب فى كارثة ؛ حيث أبقي الضريبة غير العادلة كما هى . وقام بيت - بدلا من ذلك القانون - بتخفيض تلك الضريبة البغيضة على الشاى من ١١٩ إلى ١٢,٥ ٪ ، وعوض الخسارة الأولية فى العائدات بما أطلق عليه «ضريبة النوافذ - Window Tax» . وكانت تلك خطوة عبقرية قللت من سعر الشاى الذى دخل البلاد بطريق شرعى ، وجعلت الكثير من المهربين بلا عمل ، ورفعت واردات الشركة من الشاى من خمسة ملايين رطل فقط فى عام ١٧٨٤ إلى ثلاثة عشر مليون رطل فى العام التالى . بعد ذلك تحول اهتمام بيت إلى الأسواق . ووقعت الشركة مرة أخرى فى متاعب مالية ؛ حيث لم يكن لديها ما تدفع منه حصة الربح . وفى يناير من عام ١٧٨٤ ، قام رئيس الشركة آنذاك ، ناشانيال سميث ، بمناشدة البرلمان لتقديم مساعدة مؤقتة للشركة ، وحذر من إمكانية حدوث انهيار مالى آخر فى جميع أنحاء أوروبا إذا لم يكن الإنقاذ وشيكاً . وقال سميث أمام مجلس العموم إنه «لو ذهب إلى مجلس الملاك وأخبرهم أنه لن يدفع حصة الربح ، فلن يكون مسئولا عن العواقب . فسرعان ما

متصل الأنباء إلى هولندا وليست الحكومة فى حاجة إلى معرفة ما سيحدث بعد ذلك^{(*) (٢٥)}. ومارس بيت الضغوط لإصدار تشريع يزيد من قدرة الشركة على الاستدانة؛ وهكذا تتمكن من دفع حصة الربح المعتادة بنسبة ٨٪. ولم يكن ذلك الإجراء بطبيعة الحال معقولا من الناحية المالية؛ حيث إن الشركة كانت تدفع حصة الأرباح من الدين. إلا أن هذا الإجراء ساعد على استقرار الوضع.



الرسم التوضيحي (٧-١)
فنان مجهول، دار شركة الهند الشرقية، أواخر القرن الثامن عشر

كان بيت يريد تتويج إنجازاته، فقدم إلى المجلس مشروع قانون «تنظيم الحكومة [فى الهند] بشكل أفضل» فى السادس من يولية من عام ١٧٨٤. وقام حليفه الراسخ هنرى دنداس بوضع مسودة مشروع القانون الذى كان يراعى الطبيعة المقدسة لمرسوم تأسيس الشركة. إلا أن الملك قام بتشكيل لجنة رقابية مكونة من خمسة أعضاء فى مقر الحكومة البريطانية فى ويت هول. وكانت اللجنة تتمتع

(*) قد يشبه ذلك الأزمة المالية التى أصابت الولايات المتحدة فى أواخر عام ٢٠٠٨، وحذر الرئيس الأمريكى، والعديد من كبار المالىين بأنه يجب مساعدة المؤسسات الأمريكية حتى يمكن إنقاذ الاقتصاد العالمى - (المترجم).

بسلطة كاملة لتوجيه ومراقبة والإشراف على الشؤون المدنية والعسكرية لممتلكات الشركة الإقليمية. وعلاوة على ذلك، تم إلغاء حق الملاك فى الاعتراض على قرارات مديرى الشركة؛ وأصبح للملك سلطة استدعاء أى من مديرى الشركة فى الهند؛ وهكذا تم وضع حل للمشكلة التى سببها هاستينجس للندن خلال العقود السابقة. وكان ذلك المشروع - كما قال أحد المؤرخين الحكماء - «مشروعا ذكيا خادعا، أخفى بنجاح نية الوزارة فى إخضاع مجلس إدارة الشركة على نحو فعال»^(٢٦). لقد نجح بيت فى السيطرة على الشركة؛ لأنه أدرك أن اهتمام الشركة ينصب أساسا وبلا نزاع على الأمور المالية وليس السياسية. ونجح فى إغراء الشركة على أن تأمن جانب الدولة وتسلم لها؛ حيث ترك للمديرين سلطة تعيين الموظفين، وقام بدعم حصة الأرباح. لقد تحول مديرى الشركة - كما قال أحد الموظفين الحكوميين فى ارتياح بعد إصدار القانون - إلى «مجرد موظفين»^(٢٧).

أخلاق جغرافية

لم يكن إدموند بيرك من النوع الذى يتوقف عن سعيه لتحقيق العدالة بسبب خسارته للانتخابات. إلا أن أكثر ما كان يحبط بيرك هو اعتقاده أن «الطغيان والسرقة والدمار الذى تسببه الشركة للبشرية فى الشرق، كان محبوباً فى البلاد، ويسعدهما»^(٢٨). بل إن أقرب أصدقائه كانوا يشعرون بالحيرة من الاهتمام الذى أبداه تجاه «الحيوانات السود - black primates»^(*) فى الهند^(٢٩). أيضا كان بيرك يدرك تماما عدم جدوى مواصلة قضية الهند فى ظل السيادة التى يتمتع بها بيت. وقام فى فبراير من عام ١٧٨٥ بمهاجمة السياسة التى اتبعها بيت فى قضية دين أركوت، ووصف بول بينفيلد وعصابته من أصحاب الديون بأنهم «ديدان شريطية حصينة تلتهم أمعاء الهند». ولم تنجح خطبة بلاغية رنانة استمرت لأربع ساعات فى التأثير على بيت، ودنداس. ولا شك فى أن ذلك يرجع إلى حد ما إلى الصفقات التى تورط فيها بالنسبة لـ «فائدة دين أركوت». إلا أن بيرك كرر

(*) المقصود بالطبع الهنود، وهم سود بالنسبة للإنجليز - (المترجم).

المحاولة ثانية بعد ذلك بأربعة شهور بعد وصول هاستينجس إلى بليموث (*) بفترة قصيرة؛ حيث بدأ دعوة قضائية استمرت بعد ذلك لمدة عقد آخر فى شكل محاكمة بطولية طويلة حول اتهام بالتقصير .

لكن ما أعاق بيرك هو عدم جدوى الوسائل القانونية التى كانت متاحة أمامه لمحاسبة مديرى الشركة؛ فقد كان يمكنه محاولة كسب تصويت لتوجيه اللوم كما فعل بيرجوين فى عام ١٧٧٣ ، وأن يحى نظام الاتهام القديم، إلا أن أيا من تلك الإجراءات لم يكن فعالا من الناحية القانونية . وفى إحدى جلسات المحاكمة الخاصة بالاتهام بالتقصير، على سبيل المثال، كان على مجلس العموم أن يصوت على اتهامات يقوم مجلس اللوردات بالحكم فيها؛ وهكذا انعقد المجلس على أنه محكمة وليس هيئة تشريعية . والخلل هنا واضح للعيان؛ فالذى يحسم الأمر هو التصويت بالأغلبية وليس الدليل أو القانون، ويكون للانتماءات الحزبية التأثير الأكبر بدلا من وقائع القضية . علاوة على ذلك، «فإن العدالة الجنائية المعتادة لا تعرف ما يسمى بالموازانات . ولا يمكن أن نناشد أحد بتطبيق أقصى عقوبة فى جريمة بسيطة» . هذه هى كلمات ماكولاي بعد ذلك بسنوات عديدة^(٣٠) . ولكن ما يتم فعلا فى نظام العدالة السياسية هو الموازنات، وهو ما حدث مع الاقتراح الذى قدمه بيرجوين للبرلمان ضد كلايف، وحدث أيضا بعد ذلك فى محاكمة التقصير التى نظمها بيرك ضد هاستينجس . فلم يكن أقوى دفاعات هاستينجس هو أنه برىء، بل إنه «كان من الضروري إيجاد وسائل استثنائية، وتطبيقها بكل قوة وحزم للحفاظ على مصالح الشركة من الضياع»^(٣١) . وهكذا تلاشت على الفور أى فرصة للحصول على محاكمة عادلة لأى من الطرفين فى ظل هذه الظروف .

لكن محاكمة التقصير كانت الأداة الوحيدة فى يد بيرك . وعندما أرسل بيرك خطابا إلى حليفه فيليب فرانسيس أوضح موقفه قائلا : «ليس هدفى هو التفكير فيما سيدين السيد هاستينجس - فنحن نعرف أن ذلك مستحيل - وإنما شغلى الشاغل هو ما يبرر موقفى أمام هؤلاء القلائل من الناس الذين سيأتون بعد ذلك، والذين قد يهتمون بتلك الأمور، وأمام القرون القادمة»^(٣٢) . وما يشهد على

(*) بليموث مدينة تقع على ساحل ديفون على بعد ٣١٠ كم جنوب غربى لندن - (المترجم) .

براعة بيرك فى المذكرة التى قدمها، أنه لم ينجح فقط فى جعل أعضاء مجلس العموم يؤيدون حجته، بل نجح أيضا فى جعل المحاكمة تستمر لفترة طويلة بعد أن يأس منها الكثيرون واعتبروها قضية خاسرة. وكان من السهل على بيت أن يجعل الدعوة القضائية تصل إلى طريق مسدود؛ وبالفعل عندما قدم بيرك اتهامه الأول لهاستينجس والخاص بتأجير قوات الشركة لقمع الرويلا^(*)، كان النصر لأغلبية بيت. إلا أن مسئولى الحكومة البارزين كان لديهم إحساس داخلى بأن «قوة الأدلة» - على حد قول دنداس - تعنى ببساطة أن على هاستينجس مواجهة العدالة^(٣٣). وبطبيعة الحال كان دنداس فى طليعة المناضلين من أعضاء البرلمان لاستدعاء هاستينجس فى عام ١٧٨٢. وكان السبيل أمام بيت ودنداس ليعبدا عن أنفسهما وصمة العار التى ستلحق بهما عندما يقال إنهما كانا مجرد أداة فى يد أثرياء الشركة، هو تأييد مقترح الاتهام بالتقصير الذى قدمه بيرك للبرلمان. وهكذا أعلن بيت موافقته عندما تم التصويت فى عام ١٧٨٦ على الاتهام الموجه لهاستينجس بسبب مسلكه تجاه فاراناسى.

وقام مجلس العموم بالتصويت والموافقة على ٢٠ تهمة ككل. وفى ١٣ فبراير من عام ١٧٨٨، بدأت المحاكمة الكاملة فى قاعة وستمينيستر، وجاء صفوة الدولة البريطانية يشاهدون وقائعها. وكانت وقائع القضية واللغة التنويرية الرائعة التى استخدمها بيرك وحليفه - الكاتب المسرحى والسياسى ريتشارد برينسلى شيريدان - تكفى لجعل المحاكمة تأخذ مكانا بارزا فى التاريخ الإنجليزى فى القرن الثامن عشر. وقام شيريدان بتوجيه تهمة لهاستينجس تتعلق بسوء معاملته للأميرات المسلمات فى منطقة أودا، وشبهه «بالأفعى التى تتلوى وتمتعج»، كما حمل عليه بسبب شخصيته «المتغيرة، الغامضة، الشريرة، الخادعة، الحقيرة» إلى أبعد الحدود. أما بالنسبة للشركة، فقد وصفها بأنها تجمع بين «دناءة البائع المتجول وفساد القرصان... وهى تمسك هراوة فى أحد يديها، وتنشل جيوب الناس بالأخرى»^(٣٤).

(*) سكان المرتفعات المسلمون، أصلهم من قبائل الباشتون، اعتادوا على معارضة الوجود الإنجليزى فى الهند - (الترجم).

كان ذلك بمثابة ضربات موجعة موفقة ، لكن ما جعل المحاكمة على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لمبدأ مساءلة الشركات ، هي المبادئ التى أسس عليها بيرك قضيته . لقد كان يؤمن بأن قانون الفطرة يعطى لكل البشر حقوقا متساوية للحصول على العدالة أينما يكونوا ، وقال فى اليوم الثالث من المحاكمة : «إن المبادئ الأخلاقية واحدة فى كل مكان ، ولا يوجد عمل يعد من أعمال الابتزاز والاختلاس والرشوة والظلم فى إنجلترا ، ولا يعد كذلك فى أوروبا وآسيا وإفريقيا وجميع أنحاء العالم»^(٣٥) . وكشف بيرك عن مبدأ العدالة المطلقة فى مواجهة مبدأ نسبية الأخلاق المتهالك الذى كان ينظر إلى الهند على أنها بلاد أقل مرتبة يجب أن تطبق فيها معايير مختلفة للعدالة . وقال : «لا بد أن أطبق العدالة فى الشرق ، فأنا أؤكد أن مبادئهم الأخلاقية تعادل مبادئنا» ، وكان بيرك يحتقر «نظرية اختلاف المبادئ الأخلاقية باختلاف الجغرافيا» التى كان يرى أن هاستينجس يطبقها ، وكان يشجب رأى القائل بأن «واجبات الإنسان لا يحكمها علاقته برب هذا الكون العظيم أو علاقته مع البشر ، وإنما يحكمها المناخ وخطوط الطول والعرض ، وما يوازى المناطق الجغرافية وليس الحياة» ، وأضاف قائلا فى صورة جمالية رائعة : «وكأنك عندما تعبر خط الاستواء تموت القيم جميعا» . وكان بيرك يعارض بشدة كتاب توماس بين^(*) «حقوق الإنسان - The Rights of Man» عندما اشتد وطيس الثورة الفرنسية ؛ ولهذا فمن الغريب أن يقوم هو نفسه فى أثناء صراعه مع هاستينجس بطرح القضية وفقا لمبادئ حقوق الإنسان العالمية .

اتهام ضعيف

كان بيرك يرى أن أفضل ما يضمن تطبيق «مبادئ الأخلاق» هو احترام أنظمة الحكم الأساسية . إلا أن الشركة قامت بشورة فى الهند وقلبت النظام المؤسس ، الذى كان بيرك يُجمله على الدوام ، حتى أنه قارن فى التقرير الخامس الذى قدمه بين ملاك الأراضي فى إقليم البنغال ، والطبقة الأرستقراطية التى كانت تمتلك

(*) توماس بين (١٧٣٧ - ١٨٠٩) مفكر وثورى وكاتب إنجليزى أمريكى ، اشتهر بأرائه التنويرية ، ودعا إلى حرب الاستقلال الأمريكية وشارك فيها ، كما شجع الثورة الفرنسية . من أهم كتبه «حقوق الإنسان» ، و«الحس المشترك» ، و«عصر العقل» - (الترجم) .

الأرض فى فرنسا، الذين دافع عنهم بعد ذلك بحماس شديد عقب سقوط سجن الباستيل^(٣٦). وقال جون مورلى - السياسى الليبرالى ابن القرن التاسع عشر - لقد اتضح من أفعال بيرك أنه يكن «احتراما فلسفيا متعقلا لكل الأنظمة القديمة المستقرة، سواء فى البرلمان الحر فى بريطانيا العظمى، أو بالنسبة لمبدأ الأخلاق المطلقة القديم فى قصر فيرساي (فرنسا)، أو الأبهة الدنيوية فى أودا^(٣٧). وكان اللغز الذى حير الأجيال التالية من الجذريين الذين عارضوا الإمبراطورية البريطانية فى الهند، هو أن بيرك المحافظ هو الذى أظهر إلى أبعد الحدود تعاطفه مع هؤلاء الذين طرحتهم فتوحات الشركة أرضاً. وبالمقارنة، كانت الأجيال التالية من الليبراليين - وعلى وجه الخصوص ثنائى الأب والابن جون وجيمس ستيوارت ميل - وحتى الاشتراكيين مثل كارل ماركس، كانوا يعدون بيرك نصيرا لهوية الهند. ولم يكن بيرك ينظر إلى التاريخ على أنه صراع حضارى بين أم بدائية وأخرى متقدمة، وإنما كان يؤمن بأن كل مجتمع له قيمته الذاتية التى لا يجب التضحية بها لصالح الربح والقوة^(٣٨). وقال بيرك عندما بدأ هجومه على هاستينجس فى فبراير عام ١٧٨٨ «الخطوة الأولى نحو الإمبراطورية هى الثورة». وكان يرى أن أخطر عيوب الشركة هو طبيعتها الثورية، وسعيها للسيطرة على السوق الذى دفعها إلى إخضاع الناس أمراء وفلاحين. وقدم بيرك صورة لمجتمع مركب يعتمد على الحقوق والمسئوليات يدعم أساسه «قانون يمتزج بفلسفة تشريع هى الأكثر حكمة وثقافة وتنويرا فى تاريخ العالم»، وذلك فى مقابل الفكرة المتغترسة عن إنجلترا التى عندما توجه ناظرها إلى الشرق لا ترى سوى «استبداد الشرق»^(٣٩). إن دلت المحاكمة على شىء، فهو «الدرس العظيم الذى تعلمنا منه أن الآسيويين لهم حقوق، وأن الأوروبيين عليهم واجبات»^(٤٠).

من المؤكد أن البلاغة كانت تقف مع بيرك وشيريدان؛ فلقد استمر خطاب بيرك الافتتاحى لمدة أربعة أيام، وكان يمثل هجوما على هاستينجس يجلده بكلماته:

«بناء على أمر مجلس العموم، أقف بكل ثقة وأدين المبجل وارين هاستينجس بجرائم ومخالفات شائنة.

أدينه باسم شعب الهند الذى أفسد قوانينه ، وضيع حقوقه وحرياته ، والذى دمر ممتلكاته ، والذى هدم بلاده وخربها .

أدينه باسم ويحق قوانين العدالة الخالدة التى خرقها .

أدينه باسم طبيعة البشر نفسها التى انتهكها بقسوة ، وأذاها واضطهدها فى كلا الجنسين ، وفى كل الأعمار والأقذار وأوضاع الحياة وحالاتها .

كانت النساء تُحملن خارجا وهن فاقدمات الوعى ، وحتى رئيس البرلمان لم يكن يجد ما يقوله . وعندما قدم شيريدان الاتهام المتعلق بالأُميرات الهنديات المسلمات (البيجوم) استغرق أسبوعا كاملا لإكمال القضية ، وكان الجمهور يدفع ٥٠ جنيهاً إسترلينياً فى المقعد الواحد حتى يسمعوها بلاغته . وعندما وصل هذا الماراثون القضائى الطويل إلى نهايته فى أبريل عام ١٧٩٥ ، أنهى بيرك المحاكمة بخطاب ختامى دام لتسعة أيام .

وبالرغم من حنكة التحليل ، و البراعة اللغوية التى كانوا يتمتعون بها ، اتسمت المحاكمة بالتشوش والفوضى ، أو كانت «اتهاماً ضعيفاً» على حد تعبير السيدة مالا بروب - الشخصية المسرحية العظيمة التى أبدعها شيريدان^(٤١) . لقد كانت مسودة بنود الاتهام سيئة ، كما كان ينقص تلك البنود التفاصيل القانونية . وكانت هناك فترات فاصلة كبيرة قطعت سير الدعوى القضائية وأوقفت المحاكمة نفسها ، وكان السبب فى ذلك على ، وجه الخصوص ، هو حماقة وجنون الملك جورج الثالث واندلاع الثورة الفرنسية . وعلى الرغم من أن المحاكمة استمرت سبع سنوات كاملة ، لم يحضر اللوردات سوى ١٤٩ يوماً ، وكان ذلك عادة لمدة أقل من ساعتين يومياً . وفى عام ١٧٩٥ ، تم تبرئة هاستينجس من جميع التهم المنسوبة إليه ، ولم يكن ذلك مفاجأة لأحد .

إن ذلك الحكم الظالم لا يزال فى حاجة إلى تفسير ؛ فعندما ننظر إلى الأعمال التى قام هاستينجس بها وهو فى منصب الحاكم العام ، نجد بلا شك أن أقل ما يقال عن الوسائل التى استخدمها لرعاية مصالح الشركة كانت مريبة ، وخصوصا

إدارة حرب الرويلا وإعدام نانداكومار، ولم يتضمن الاتهام أيا منها. وكانت معاملته لراجا فاراناسى والأميرات المسلمات فى أودا أيضا موضع شبهة، حتى وفقا لمعايير السياسة الخارجية فى القرن الثامن عشر. كما أن سياسته المالية كانت السبب فى قمع لا ينكره أحد فى البنغال وأودا. وكان من الضرورى بكل تأكيد أن يكون هناك من يوجه اللوم إليه بسبب سوء قراراته والمعاناة التى تسببت فيها. إلا أن الاتهام بالتقصير كان أداة غير ماضية قد عفا عليها الزمن، ولا تصلح فى كبح ذلك الاستغلال السيئ للسياسة. علاوة على ذلك، كانت مقاضاة بيرك لهاستينجس ينقصها التفاصيل، وكان معنى ذلك أنه لن يتم إدانة هاستينجس بخروقات واضحة لقانون الشركات. والشئ المقرز هو أن هاستينجس قبل مجموعة من «الهدايا»؛ وهكذا فقد أدخل بالاتفاق الذى وقعه مع الشركة. كما أن تهمة الفساد التى وجهت إليه والتى تتعلق بتصرفه فى عقد الأفيون الذى أعطاه لابن رئيس الشركة «لا سبيل أبدا إلى نفيها»^(٤٢). ولكن المأساة التى حدثت هى أن هذه الجرائم الواضحة لم تنفصل عن قضية الاتهام صعبة المأخذ، واستمرت فى المحاكم الجنائية حتى وصلت إلى نهاياتها المنطقية.

السلطة الخفية

فى حين أن بيرك كان يمتلئ بالحماس والمبادئ، فإن ثنائى حزب التورى^(*) بيت، ودنداس كانا يجمعهما هدف واحد واقعى إلى أبعد الحدود، وهو السعى وراء السلطة. وكان من نتائج قانون الهند فى عام ١٧٨٤ ظهور نظام ذى طبقتين، أو «حكومة مزدوجة»؛ حيث احتفظت الشركة بسلطة ظاهرية، فى حين كانت السلطة الحقيقية فى يد الدولة.

(*) التوريون: هم مجموعة سياسية فى إنجلترا فى القرن الثامن عشر. عنت الكلمة فى أصلها الأيرلندى: خارج عن القانون، وكانت كلمة ازدراء لأولئك الذين يؤيدون حق جيمس، دوق يورك (الملك جيمس الثانى لاحقا) فى عرش إنجلترا، وعارضهم الويغيون فى ذلك. وعدل التوريون عقيدتهم فى حق الملوك الإلهى فى الحكم المطلق، ومثلوا الطبقات العليا من ملاك الأراضى والتجار، وعارضوا التسامح الدينى (مع المسيحيين البروتستانت). وتطوروا بعد ١٨١٥ إلى حزب المحافظين - (الترجم).

كانت الشركة تتمتع بسلطة ظاهرية . وفى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، زادت تجارتها الكلية مع آسيا حتى وصلت إلى أكثر من ٢٠٠ مليون جنيه إسترليني ، وحققت متوسط ربح ضخم وصل إلى ١٧٪ سنويا . وكانت تمتلك أسطولا يتكون من ٧٠ سفينة فى عام ١٧٨٤ . وفى نهاية حروب نابليون ، تزايد هذا العدد ليصل إلى أكثر من مائة سفينة تتراوح فى حجمها ما بين ٥٠٠ إلى ١٢٠٠ طن . وبعد ذهاب تلك الأيام الكثيبة - أيام ممثلى الملك والانخفاض الشديد فى سعر الأسهم - بدأ التحسن يظهر بقوة على مواردها المالية فى الثمانينات والتسعينيات من القرن الثامن عشر . ولأول مرة منذ عام ١٧٠٩ ، ازداد رأس مال الشركة ؛ حيث بدأ ذلك بضخ ٨٠٠ ألف جنيه إسترليني بمعدل ١٥٥ جنيهًا للسهم فى عام ١٧٨٦ ، بعدها تم ضخ مليون جنيه إسترليني بمعدل ١٧٤ جنيهًا للسهم وذلك فى عام ١٧٨٩ ؛ وأدى ذلك إلى رفع رأس المال المدفوع ليصل إلى ٥ ملايين جنيه إسترليني . وفى فبراير من عام ١٧٩٢ ، بلغ سعر سهم الشركة ٢٠٠ جنيه إسترليني لأول مرة منذ عام ١٧٧٠ .

إلا أن اللجنة الرقابية هى التى كانت تقوم بتوجيه إدارة الشركة للهند . وكان أول أمارات هذا التغيير هو القرار الذى اتخذته دنداس بتعيين اللورد تشارلز كورنوليس كحاكم عام للبنغال فى عام ١٧٨٥ . ولم يكن يختلف كثيرا عن سابقه هاستينجس . كان جنديا منى بالهزيمة فى يوركتاون ، كما كان من الأرستقراطيين ذوى الأطياف ، وكان يمتلك عزبا فسيحة فى صفوفك . إلا أنه كان بريئا من وصمة الفساد ؛ فوصف ما وجده فى الهند بأنه «نظام قائم على أقدر أنواع العمل»^(٤٣) . وقام بفصل فرعى الشركة المدنى والتجارى عن بعضهما البعض لوقف الاختلاس البنىوى لعائدات الشركة . والأكثر جدية من ذلك هو قراره عزل نظام إدارة الشركة عن الهند ، وذلك عن طريق تعيين الأوروبيين فى المناصب الكبيرة كلها . وكان كورنوليس يحتقر التجارة احتقارا شديدا وخاصة التجارة مع الهنود ، على عكس تلك الأجيال من تجار الشركة الذين امتزجوا بالمجتمع المحلى ، وقال كلمات ذائعة الصيت وهى أن «كل سكان الهند الأصليين - فى رأيه - فاسدين»^(٤٤) .

كانت مهمة كورنوليس الرئيسية هي إضفاء قدر من النظام على جمع الضرائب فى الشركة . ولقد تزايدت الضرائب بكل تأكيد تحت حكم الشركة لإقليم البنغال . ويشير أحد التقديرات إلى أن الضرائب السنوية التى تم جمعها فى البنغال خلال حكم مير قاسم فى بداية عقد الستينيات من القرن الثامن عشر بلغت حوالى ٦٤٦ ألف جنيه إسترليني ، وازداد هذا المبلغ ليصل إلى مليون و ٤٧٠ ألف جنيه إسترليني فى العام الأول من جمع ضرائب الديوانى . وخلال السبعينيات من القرن الثامن عشر ، تزايدت حصيلة الضرائب لتصل إلى ٢ مليون و ٥٧٧ ألف جنيه إسترليني ، وبحلول عامى ١٧٩٠ و ١٧٩١ ، تزايدت لتصل إلى ٢ مليون و ٦٨٠ ألف جنيه إسترليني ؛ أى أن الضرائب تزايدت بمقدار أربعة أضعاف فى خلال ثلاثين عاما^(٤٥) . إلا أن نظام العائدات ظل دائما نظاما مؤقتا تجرى فيه تعديلات متكررة فى مقدار الضرائب وطرق إدارتها . وكان عدد كبير من العاملين فى الشركة - بداية بفيليب فرانسيس - يرون أن الطريقة الوحيدة لإنهاء هذا الوضع هو إعطاء نظام جمع الضرائب شكلا ثابتا إلى الأبد . وفى واحدة من أسوأ حالات سوء التقدير ، قرر محللو الشركة أن طبقة ملاك الأراضى من ملتزمى جباية الضرائب الزراعية من المغول المسلمين ، تعادل طبقة النبلاء ذات الأطنان فى إنجلترا ، وأن الفلاحين هم أجراؤهم من المزارعين . إلا أن المصلحة الذاتية كانت ذات تأثير أيضا ؛ لقد كانت الشركة تريد إيجاد طبقة سياسية من مالكى الأراضى تؤيد وجودها . فقامت الشركة بتطبيق نموذج «مالكى الأراضى - Landlordship الإنجليزى» بدلا من أنظمة الملكية المعقدة التى تشابك فيها الحقوق والمسئوليات .

كان كورنوليس يرى أن «التسوية الدائمة» هى «النظام الوحيد الفعال لجعل أصحاب الأراضى ملاكا (وفقا للنظام البريطانى) مقتصدين ، وأوصياء عقلاء على المصلحة العامة»^(٤٦) . وهكذا صدر إعلان فى ٢٢ مارس من عام ١٧٩٣ يحدد مقدارا ثابتا لعائدات الأراضى (الجُمع - jumma) وهو ٣ ملايين جنيه إسترليني «إلى الأبد» . وهكذا تم التضحية بفلاحى إقليم البنغال الأجراء ، وهو نفس ما حدث فى إنجلترا عندما ضاعت حقوق العامة فى بريطانيا بسبب حركة

تسييج الأراضى العامة وجعلها ملكية خاصة^(٤٧). لقد حصلت طبقة ملاك الأراضى على حقوق حصرية فى أراضيهم، وعلى حد تعبير رانا جيت جوها «نشأ حكم الملاك» مما أدى إلى تمزيق النظم السابقة الخاصة بملكية الأراضى والحكم^(٤٨). وكانت النتيجة وفقاً لما كتبه جون كابر فى خمسينيات القرن التاسع عشر أن «٢٠ مليوناً من صغار مالكي الأراضى قد حُرِّموا من حقوقهم، وأصبحوا بلا حيلة وتحت رحمة مجموعة من الطغاة الذين يؤجرون الأراضى بسعر مرتفع»^(٤٩). وإذا نظرنا إلى الأمر من وجهة نظر الإمبراطوريات، فإن ذلك هو أعظم إنجازات كورنوليس؛ حيث قام باحتواء أراضى الشركة فى إقليم البنغال فى نظام قانونى وإدارى يخدم مصالح الإمبراطورية البريطانية الأعم. وعند عودته إلى إنجلترا، قام تجار لندن الذين يشعرون بالامتنان له بمنحه «الحرية الشرفية للمدينة»^(*)، وأعطوه ميدالية ذهبية فى صندوق مطلى بالذهب كمكافأة له. أما فى إقليم البنغال، فصارت هناك أعداد كبيرة من ملاك الأراضى الهنود غير قادرين على دفع الضريبة الجديدة، وكانت النتيجة هو بيع أراضيهم عنوة بالمزاد. ويرجح أنه بحلول عام ١٧٩٦ كان قد تم الإعلان عن بيع ١٠٪ من إقليم البنغال ككل (بيهار وأوريسا)، وفى عام ١٨١٢، كان هناك ١٦٣ ألف قضية حول المتأخرات لم يتم حلها.

لم تتوقف طموحات دنداس عند هذا الحد؛ فعندما بدأت المناقشات حول تجديد مرسوم تأسيس الشركة فى عام ١٧٩٣، تحول اهتمامه إلى العمليات التجارية للشركة. وكانت موانئ الأقاليم فى بريطانيا تمتعض دوماً من الوضع التجارى الحصرى للشركة. أما الآن فقد أصبحت المصالح الصناعية المتصاعدة تمثل تحدياً للشركة، وكان الاحتكار الذى تتمتع به الشركة يعد العائق الأساسى أمام عمليات تصدير ناجحة إلى آسيا. وأدرك دنداس -الذى لم يتخلى قط عن تفكيره العملى- أن الاحتكار الذى تمارسه الشركة على الواردات، لا يزال وسيلة أساسية لتوريد الضرائب إلى الدولة، إلا أن حقها الحصرى فى التصدير لم يعد

(*) «حرية المدينة» نوع من التكريم يمنح لمن قدموا خدمات جليلة للبلد، وبمقتضى هذا التكريم يتم إعطاء المكرّم دليلاً للحياة بالصورة الفخرية، ويمنح أبناءه حق الدخول إلى أهم وأعرق مدارس المدينة. هذا إلى جانب حقوق أخرى، مثل حق حمل السيف بدون غمد فى شوارع المدينة... إلخ - (المترجم).

يخدم الصالح القومي . وأراد أن يغرى الشركة ومساهميها لتقبل هذا الأمر المرير؛ فقام بالعمل على زيادة حصة الربح المضمونة للشركة من ٨ إلى ١٠٪ ثم قام بكسر احتكار الشركة؛ حيث طلب من الشركة أن تمنح المصدرين الذين يعملون لحسابهم الخاص على الأقل ٣ آلاف طن سنويا، وهو حوالى ثلث إجمالى الصادرات . وقال أمام مجلس العموم: «إن الهدف الذى أرمى إليه هو إيجاد نظام تجارة مفتوحة جنبا إلى جنب مع الامتيازات الحصرية التى تتمتع بها الشركة»^(٥٠) . واندلعت الحرب مع فرنسا، وصدر قانون مرسوم تأسيس الشركة فى عام ١٧٩٣ دون أن يلحظه أحد تقريبا . وحصلت الشركة على تصريح بزيادة رأس مالها بمقدار مليون جنيه إسترليني إضافي؛ فوصل رأس مالها إلى ستة ملايين، وأخذ الدور الذى كان يقوم به دنداس فى الخفاء الطابع الرسمى عندما ظهر منصب جديد وهو رئيس اللجنة الرقابية . وكان فيليب فرانسييس - الذى كان يجلس فى المقاعد الخلفية للبرلمان نظرا لكونه عضوا جديدا فيه - أحد هؤلاء الأعضاء الذين لم يكتروا بمجريات الأمور، كما لم يدركوا أهمية ما يحدث، واتهم عدوه القديم دنداس «بأنه يستخدم اسم الشركة كقناع وستار يخفى تحركات سلطة حقيقية وراءه»^(٥١) .

طريق لم يسلكه أحد

وبحلول منتصف التسعينيات من القرن الثامن عشر، صار من الواضح أن العدالة هى الطرف الخاسر فى المعركة الطاحنة بين متطلبات السلطة والمبادئ . ولم يكن فوكس محبوبا بين الملك وحاشيته، كما أن محاولته للسيطرة وحده على قدرة الشركة على التعيين فى الوظائف، أدت إلى فشل محاولة الويجين لإصلاح الشركة فى عام ١٧٨٣ . إلا أن بيت، ودنداس قاما بتطبيق هذا النظام بطريقة أكثر فعالية إلى أبعد الحدود، وصارت لهم السلطة الحقيقية فى جميع الأمور، دون أن يترتب على ذلك تحمل أية مسئوليات . كما أنهم أيدوا بيرك فى محاولته الحماسية لتوجيه الاتهام لهاستينجس، وهو الأمر الذى أدهش

الكثيرين . غير أن بيت ، وندداس لم يكونا ليخسرا شيئا ، وأدركا أنهما لو تركا الدعوة القضائية تأخذ مجراها سيمنكنهما وضع حد للتاريخ المشين للشركة . والأهم من ذلك أنهما كانا يعرفان أنه من المستحيل على بيرك أن يصل إلى مرماء . وعندما صدر الحكم فى الاتهام الموجه لهاستينجس فى أبريل من عام ١٧٩٥ ، كانت الحالة السياسية فى بريطانيا قد تغيرت ؛ حيث كان الشغل الشاغل فى ذلك الوقت هو الدفاع عن الأمة ضد الطموحات الثورية لفرنسا ، وليس استعادة شرف الأمة فى الهند . وفشلت فشلا مجيدا الجهود التى بذلها بيرك لهزيمة مبدأ «اعتماد المبادئ الأخلاقية على الموقع الجغرافى» .

كان الكبرياء وحب الوطن دوما يعوقان الجهود التى ترمى إلى تحديد المتطلبات الأخلاقية للإمبراطورية ، وهو ما حذر منه آدم سميث فى معمعان حرب الاستقلال الأمريكية . ولم يتساءل أحد من الذين اعترضوا على ممارسات الشركة ، عن الدور الذى تقوم به إنجلترا فى الهند ؛ فقد كان بيرك ، على سبيل المثال ، يصر على أن الذى منح بريطانيا ملك إقليم البنغال هو «الرب الذى يصرف الأمور» . وكان كلا من بيرك ، وفرانسيس يرى أن عدم أهلية الشركة لم تكن كارثة أخلاقية وحسب ، لكنها أيضا كانت تهدد بفقدان أملاك قيّمة فى الهند . وكان جورج ديمستر^(*) (١٧٣٢ - ١٨١٨) الوحيد تقريبا من بين معاصريه الذى قال إن على بريطانيا أن تتوقف عن حكم الهند . وكان ديمستر صديقا للشاعر روبرت بيرنز^(**) ، وأصبح من مساهمى الشركة فى عام ١٧٦٣ ، وتم انتخابه مديرا فى الشركة فى تلك الأيام السوداء ما بين عامى ١٧٦٩ و ١٧٧٢ . وكان ديمستر يشعر بالقلق من توجهات الشركة ؛ فألح على ضرورة أن تتخلى الشركة عن حيازتها من الأراضي وتعود إلى جذورها التجارية ، وهو الأمر الذى أغضب غيره من المديرين . ولم يتمكن ديمستر من تحقيق أى نجاح فى الشركة ؛ فاستقال

(*) جورج ديمستر (١٧٣٢ - ١٨١٨) محام إسكتلندى تم انتخابه عضوا فى البرلمان ، وكان يتمتع بمكانة مرموقة - (المترجم) .

(**) روبرت بيرنز (١٧٥٩ - ١٧٩٦) الشاعر القومى لإسكتلندا ، ويعتبر أيضا رائد الحركة الرومانسية - (المترجم) .

ودخل البرلمان ليوصل مناهضة التوجه نحو الإمبراطورية، سواء من جانب الدولة أو الشركة. وقد وجه ديمستر انتقادا شديدا للشركة فى حديثه أثناء المناقشة التى دارت حول مشروع قانون الهند الذى قدمه فوكس فى نوفمبر من عام ١٧٨٣، فكان يرى أن الفظائع التى ارتكبتها الشركة تعنى أن مرسوم تأسيسها يجب «إنهاؤه من أجل مصلحة البلاد، من أجل مصلحة الهند، ومن أجل مصلحة البشرية»^(٥٢). إلا أن مهاجمة الشركة لم يكن كافيا؛ فعلى بريطانيا ككل أن تتخلى عن سلطتها فى الهند. فكان ديمستر يقول «إنى لأشعر بالأسف الشديد لاكتشاف طريق الملاحة إلى الهند. وإنى لأناشد الوزراء نبذ أى توجهات سيادية فى هذا الجزء من العالم. فمن الحكمة تولية أحد الأمراء من أهل البلاد عليها، وترك الهند تصرف شئونها بنفسها».

لكن أحدا لم يلقى بالا لتوسلات ديمستر؛ حيث كان الوضع التجارى للشركة وإمبراطوريتها شيئا جوهريا فى النضال الذى خاضته بريطانيا فى جميع أنحاء العالم ضد فرنسا التى يحكمها الثوار. ودعم ذلك التوجه خسارة بريطانيا لمستعمراتها الأمريكية، وهو الأمر الذى أكد بشدة على ضرورة احتفاظ الشركة بأملاتها فى الهند. ورغم كل تلك الانتقادات الرنانة لمسلك الشركة، فإن الاتفاق الذى تم كان رخيصا ولا يناسب عصر التنوير. ومن أشد مستحيلات التاريخ، تصور تطبيق المثل العليا للثورة الأمريكية على ذلك الإقليم الآخر الذى يسبب مشكلة للإمبراطورية البريطانية، وهو الهند. فلم تكن الهند دولة عصرية ولا أوروبية ولا مسيحية؛ وهكذا تم إخضاعها فى النهاية لاتفاق من المرتبة الثانية، ومعاملتها على أنها أحد الأملاك وليس مجتمعا بشريا حيا.

ولا يزال هذا الصراع الملحمى معروضا فى معرض لندن القومى للوحات، وفى الطابق الثانى حيث صالات عرض اللوحات الفنية التى تصور تحول بريطانيا إلى إمبراطورية مهيمنة فى القرن الثامن عشر؛ فنجد فى أحد أركان الحجر لوحة مبهجة للفنان جوشوارينولدز تعود إلى الفترة ما بين عامى ١٧٦٦ و ١٧٦٨، وفيها يظهر وارين هاستينجس كمدير شاب فى الشركة، وذلك قبل تعيينه حاكما

عاما بسنوات قليلة ؛ وفى الجانب الآخر نجد على الحائط لوحة فيليب فرانسيس وهو ينظر إلى أسفل وخيبة الأمل تظهر على وجهه ، وقد رسم تلك اللوحة الفنان جيمس لاندزديل فى الفترة ما بين عامى ١٨٠٦ و ١٨١٠ ، ويتضح فيها أن فرانسيس لم يفشل فحسب فى عزل هاستينجس ، بل وفشل أيضا فى أن يصبح حاكما عاما ، وحصل على وسام باث (*) كتعزية . والمسافة التى تفصل بين هاتين اللوحتين هى ١٤ خطوة ، وهى نفس المسافة بالضبط التى كانت تفصل بين هذين الرجلين فى فجر أحد الأيام فى أغسطس من عام ١٧٨٠ ؛ مما يعد إحياء غير مقصود لتلك المباراة التى جرت بينهما على المروج الخضراء فى قصر بيلفيدير . إلا أن التعليقات فى أسفل اللوحتين لا تذكر شيئا عن مبارزتهما على مستقبل إحدى أقوى الشركات فى العالم ، فمرة أخرى يتم إخفاء ارتقاء الشركة إلى مرتبة الإمبراطورية المهيمنة ، الذى كان محل جدل شديد .

* * *

(*) هو وسام الفرسان فى إنجلترا ، أسسه الملك جورج الأول عام ١٧٢٥ - (المترجم) .